استشراف موقف

أفـــق الـعـلاقـات الصينية - السورية

- إيهاب زكي -

أفق العلاقات الصينية - السورية

إيهاب زكي

إنّ العلاقات الصينية السورية موغلة في القدم منذ ما كان يُعرف تاريخياً بـ"طريق الحرير"، وكان هذا محط تندر بعض الخبراء الغربيين، خصوصاً حينما أطلقت الصين مشروع "الحزام والطريق"، وهو محاولة حديثة لاستعادة طريق الحرير، حيث اعتبر أولئك الخبراء أنّها مشاريع وسياسة قائمة على الأساطير، والحقيقة أنّه أمرٌ متوقع وغير مفاجئ، فهذا المشروع هو من أكبر التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية، ولكن قبل مشروع "الحزام والطريق" بحوالي عشر سنوات، أطلق الرئيس السوري بشار الأسد عام 2002 مشروعاً عُرف باسم"البحار الخمسة"، حيث رأت فيه الصين إعادة إحياء لطريق الحرير، ورغم أنّ المشروع كان يستقطب دولاً ترضخ تحت الهيمنة الأمريكية، إلّا أنّ الهدف الرئيسي كان البحث عن مصالح اقتصادية تتيح فرصة التفلت من تلك الهيمنة، عبر استقلالية اقتصادية، لذلك لم ينجح هذا التوجه الاقتصادي في استقطاب تلك الأطراف التي تعمل كأدوات أمريكية، وليست تعمل باعتبارها دولاً حليفة للولايات المتحدة، وكانت تلك الدول هي أول المشاركين في العداون على سوريا حين اندلاع الحرب، بما فيها اليونان التي تصرفت بشكلٍ عدوانيٍ بناءً على طلبٍ أمريكي، مع الوفد السوري المتجه للمفاوضات، وهو ما يتنافى مع تاريخ العلاقات اليونانية العربية التاريخية، وإذا كان مشروع البحار الخمسة قد تعطل بحكم أنّ الأطراف لم تكن تتمتع بالاستقلالية الكافية، فقد طرحت الصين مشروع الحزام والطريق في العام 2013، وهو المشروع الذي يتعرض للكثير من العراقيل التي تحاول الولايات المتحدة وضعها أمام إتمامه، لكن الخارطة الجيوسياسية تغيرت عما كانت عليه عام 2002.

طبيعة السياسة الصينية الخارجية

كان يُنظر للسياسية الصينية الخارجية، باعتبارها سياسة انعزالية، حيث كانت الصين تركز على الشأن الاقتصادي، ولم يكن لها حضور سياسي فاعل على المستوى العالمي، ولم يكن لها دورٌ ملحوظ في أي من الأزمات التي تطرأ على الخارطة الدولية، وكما يقول الدكتور عبد الفتاح الحمزاوي خبير الشؤون الصينية في جامعة الإسكندرية "الصين تسعى للعمل الاقتصادي أكثر من الميل للتعاون السياسي، فالاقتصاد هو الوسيلة والطريق الأفضل لإرغام العالم للاستماع إليك"، وعلى الأخص في الشرق الأوسط كانت السياسية الصينية قائمة على ثلاث مرتكزات رئيسية:

-بناء بيئة استقرار وسلام.

-بناء تعاون اقتصادي.

-عدم التورط العسكري.

وعن مسألة بناء الاستقرار والسلام يقول د. ينغ غانغ الخبير في شؤون الشرق الأوسط في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية "إذا استقرت المنطقة فهذا أمر جيد للصين، ولكن إذا سادت الفوضى، فإن الصين ستكون متضررة، ولكنها ليست في الوضع الذي يسمح لها بتأمين الاستقرار في المنطقة". وبينما كانت الصين تسير على قاعدة التسلل الاقتصادي دون إثارة جلبة سياسية أو عسكرية، فاجأتها الأزمة السورية.

العلاقات الصينية السورية

بعيداً عمّا سمّاه بعض الخبراء الغربيين من سياسة الأساطير، فإنّ العلاقات الصينية السورية قائمة منذ العام 1957، وقد شهد العام 1980 حدثاً كان له شديد الأثر على توثيق العلاقات الصينية السورية، حين أبدت الصين استعدادها لتصدير تكنولوجيا الصواريخ المتوسطة المدى إلى سوريا، وذلك بعد تحفظ الاتحاد السوفييتي في حينه على منح سوريا هذه التكنولوجيا، ثم كانت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الصين عام 2004، والتي وصفت حينها بالتاريخية، حيث إنّها الزيارة الأولى من نوعها لرئيس سوري، وشهدت تلك الزيارة "توقيع عدة اتفاقيات في مجالات عدة، اقتصادية وتقنية وثقافية، وكان من ضمن الاتفاقيات الموقعة إنشاء المدينة الصناعية الحرة في عدرا، وهي تضم نحو 600 مصنع لإنتاج بعض السلع التي يتم توزيعها انطلاقا من سوريا إلى 17 دولة، وكانت هذه الزيارة بمثابة رد سوري على العقوبات الأمريكية، التي تم فرضها عام 2003 تحت ما عُرف بقانون محاسبة سوريا، وهي العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على سوريا باعتبارها دولة "مارقة" حسب التوصيف الأمريكي، باعتبارها غير جادّة في محاربة الإرهاب، والإرهاب هنا هو المقاومة العراقية التي كانت قائمة في حينه على إثر الغزو الأمريكي للعراق، وبالتعبير الأمريكي "فإنّ سوريا اختارت الجانب غير السويّ في الحرب على الإرهاب"، وكان أن تم في هذه الزيارة، بحث نقل تكنولوجيا صينية في عدة مجالات لتأمين الاحتياجات السورية، كبديل عن المصادر الغربية، والتي أصبحت متعذرة بحكم العقوبات.

الحرب على سوريا ومسار العلاقات الصينية السورية

حرصت الصين منذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة السورية على عدم استخدام مصطلح"ثورة"، بل اعتمدت سياسياً وإعلامياً مصطلح "اضطرابات"، وكانت أول خطوة صينية فاجأت المتابعين هو "الفيتو" الصيني الأول في مجلس الأمن، ورغم أنّه كان بإمكان الصين البقاء في الظل، حيث إنّ روسيا استخدمت حق النقض "فيتو"، فالقرار الخاص بسوريا لم يكن ليمر في كل الأحوال، ولكن إصرار الصين على استخدام حق النقض، كان إيذاناً بأنّ الصين قررت دخول الساحة السياسية الدولية، وقرأت مبكراً أنّ الأزمة السورية ستكون بوابتها المثلى للدخول، ويبدو أنّ الصين أيقنت منذ تلك اللحظة أنّها الفرصة المواتية لمنافسة الولايات المتحدة على النفوذ العالمي، واعتقد الغرب في بداية الأمر أنّ الموقف الصيني كان من باب المجاملة لروسيا، حيث إنّ بكين مهتمة بالعلاقات مع موسكو، واعتقد البعض الآخر في الغرب أنّ الموقف الصيني نابع من تخوفٍ صيني كون تمرير هذا القرار سيحرجها في أسلوب تعاملها القمعي مع التبتيين والإيغور، وكانت هذه اعتقادات من باب الاستبعاد الكلي لقرار صيني استراتيجي تم اتخاذه للخروج مما تُسمى العزلة السياسية الاختيارية، وكما يقول غو كوسوفو الخبير السياسي في مركز بون للدراسات الدولية "إنّ هذا الأمر تم في إطار تشكيل حلف مناهض للغرب"، ولكن هناك من يتطرف أكثر في النظر إلى المستقبل أو النوايا الصينية، مثل فابريس بالونش، خبيشؤون الشرق الاوسط في جامعة ليون الفرنسية، حيث يقول" إذ يكثر الحديث عن مجموعة العشرين، ولكن المستقبل سيكون لمجموعة الإثنين، أمريكا والصين، لذلك تسعى الصين لكسر الهيمنة الأمريكية"، ويبدو أنّ الصين كانت على استعدادٍ تام للذهاب إلى أقصى حدّ في الأزمة السورية، وليس مجرد موقف سياسي أو إعلامي واقتصادي، حيث يقول جيمس دورسي، كبير زملاء جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة للمنيتور الامريكية "إن بكين كانت تدرس إرسال قوات عسكرية مع بداية معركة إدلب، لكن تم استبعاد ذلك في اللحظات

الأخيرة"، وهذا يعني أنّ الصين كانت مدركة منذ اللحظة الأولى، أنّ الجغرافيا السورية ونتائج الحرب فيها وعليها، ستكون حجر الزاوية في تشكيل خرائط المنطقة إقليمياً ودولياً، كما أنّ تطور الحرب على سوريا، جعل الصين أشبه بالطرف المباشر وحد أكبر المتضررين في حال سقوط الدولة السورية، فبعيداً عن مشروع كسر الهيمنة الأمريكية، فإنّ تدفق الصينيين الإيغور إلى سوريا، كان أمراً يمس بالأمن القومي الصيني بشكلٍ مباشر، حيث شعرت الصين أنّها من ضمن المستهدفين أمريكياً في هذه الحرب، فسقوط الدولة السورية كان سيجعل من سوريا منصة انطلاق ونقطة ارتكاز لتلك الجماعات الإرهابية نحو استهداف الصين.

العلاقات الاقتصادية بين سوريا والصين في ظل قانون قيصر

كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قبل قانون قيصر، تتسم بالتبادل التجاري والاقتصادي بشكلٍ أكثر سلاسة، فقد قامت الصين على سبيل المثال، بإهداء سوريا 800 محولة كهربائية عام 2018 باستطاعات مختلفة، للتخفيف من أزمة الكهرباء، كما قامت عام 2017 بإهداء سوريا 5 آلاف طن من الأرز، وقد شاركت 200 شركة صينية في المعرض التجاري الدولي، الذي عقد في دمشق، ومنحت الصين 2 مليار دولار للاستثمار في الصناعة السورية، وأصبحت مؤسسة البترول الوطنية الصينية مساهماً في أكبر شركتين نفطيتين في سوريا، وهما الشركة السورية للنفط، وشركة الفرات للنفط، وكانت الصين من أكبر الدول المصدرة لسوريا بحجم 700 مليون يورو، ولكن بعد فرض العقوبات التي عُرفت بـ"قانون قيصر"، بدا أنّ هناك وقفة صينية لدراسة الواقع أكثر منها للتماهي مع العقوبات والخضوع لها، وكان هذا واضحاً في التقدمة الطبية على إثر جائحة كورونا، حيث قدمت الصين منحة متواضعة إلى سوريا للمساهمة في مواجهة الجائحة، ولكن الأزمة الكبرى الذي تسبب بها قانون قيصر للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، كانت على مسارين:

-مشروع الحزام والطريق.

-مشروع إعادة الإعمار في سوريا.

ويقول الرئيس الأسد في هذا الإطار في مقابلة مع صحيفة "فينيكس" الصينية:

"سوريا أصبحت آمنة وهي مستعدة لتكون جزء من مشروع الطريق الصيني، وهناك شركات صينية مستعدة للمشاركة في إعادة الإعمار، لكنها تتخوف من آثار العقوبات، لكن تم إيجاد صيغاً محددة للالتفاف على العقوبات، ما سيسمح للشركات الأجنبية بممارسة النشاطات التجارية في سوريا"، وأضاف الأسد "إن سوريا قدمت 6 مشاريع للحكومة الصينية للبنى التحتية لمشروع الحزام والطريق، في انتظار أن تختار الحكومة الصينية ما يناسب منها الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق".

ويُذكر هنا أنّ الصين قد حددت ميناء طرابلس اللبناني والذي يبعد 35كم عن الحدود السورية كمركز لوجيستي لإعادة إعمارسوريا، والصين تستثمر في هذا الميناء منذ عام 2012، كما وتخطط الصين لبناء خط سكة حديد بين طرابلس اللبنانية وحمص السورية. وكانت المونيتور الأمريكية قد نقلت عام 2019 عن أحمد تامر مدير ميناء طرابلس، " أنّ الصين تختبر ميناء طرابلس كموقع استراتيجي، ويستعد ميناء طرابلس للاستثمار بعد حصوله على قرض بقيمة 86 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية، والصينيون يتطلعون لاستثمار ما لا يقل عن نصف مليار دولار في الميناء"، وقد يكون الوضع اللبناني الداخلي والحسابات الإقليمية المعقدة تجاهه، أهم العوائق التي تقف

حائلاً دون التعجيل في بدء العمل، ولكن ميناء طرابلس بحكم موقعه، فهو يشكل أحد الخيارات المثلى للصين، وفي حال اعتماد الميناء ستصبح طرابلس مركزاً لوجستياً لطرق التجارة البرية التي تربط البحر المتوسط بآسيا الوسطى، وهو ممر تحتاجه الصين لتقليل أوقات النقل كما تقول المونيتور، كما أنّ ميناء طرابلس هو أحد الموانئ على خارطة مشروع الحزام والطريق.

هل تجاوزت الصين وروسيا عراقيل العقوبات

-تركز الصين حالياً على التفاعل الاقتصادي مع الدول التي لا تدور في الفلك الأمريكي، وذلك بعد تحذير الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة خصوصاً والعالم عموماً من التعامل مع الاستثمارات الصينية، فقد رفضت "إسرائيل" مثلاً عرضاً صينياً لإقامة محطة للطاقة بقيمة 1.5 دولار أمريكي، مباشرة بعد زيارة بومبيو وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، ويقول جيمس دورسي كبير زملاء جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة "إنّ الصين ستركز على الموانئ السورية بعد فقدان نفوذها في ميناء حيفا إثر الضغط الأمريكي على"إسرائيل"، وأضاف "إنّ استثمار روسيا 500 مليون دولار في ميناء طرطوس، لن يكون عائقاً أمام دخول الاستثمار الصيني، وذلك لقوة التحالف الوثيق بينهما".

-يشير الكتاب الأزرق السوري في تقرير التنمية السورية، الصادر عن مركز الدراسات السورية في جامعة نورث وسترن الصينية، ودار نشر أدب العلوم الاجتماعية، في أبريل/نيسان عام 2020، إلى أن "الصين وسوريا حققتا اختراقات مهمة في التعاون الاقتصادي لإعادة الإعمار، في اطار مبادرة الحزام والطريق، وقد تصبح الشركات الصينية إحدى القوى المهمة في إعادة إعمار الاقتصاد السوري"، ويرى التقرير"أن العام 2019 كان البداية الفعلية لإعادة الإعمار".

-تضمنت رسالة التهنئة بالفوز بالانتخابات الرئاسية التي أرسلها الرئيس الصيني شي جين بينغ للرئيس السوري بشار الأسد، ما يمكن تسميته خارطة طريق لمستقبل العلاقات الصينية السورية، التي تستند إلى علاقات ممتدة تاريخياً، حيث قال إن "بلاده تدعم بقوة سوريا في حماية سيادتها الوطنية واستقلالها وسلامة أراضيها، وستقدم أكبر ما تستطيعه من المساعدة في مكافحة جائحة كورونا، وتنشيط اقتصادها ورفاهية الشعب السوري، من أجل الارتقاء بالتعاون الصيني السوري بشكل متواصل إلى مستويات جديدة."

-ونحن إذ نعتبر أنّ العلاقات الصينية السورية وحسب كل المؤشرات، هي في تطور مستمر، لأنّها تستند إلى مصالح متبادلة وتتقاطع في كثير من المفاصل الجيوسياسية، فإننا ندرك أنّ الصين ليست طرفاً في محور المقاومة أولاً، كما وندرك أنّها ليست دولة تتصرف بشكل أيدولوجي ثانياً، ولكن من الناحية الأخرى فإنّ محور المقاومة بما فيه عقدته الرئيسية سوريا، لا يتصرف بشكلٍ شعبوي أو حسب خلفياتٍ غير واقعية، ولا يستندون في علاقاتهم إلى المعادلات الصفرية على قاعدة إما كل شئ أو لا شئ، وكما لا يسمح للحلفاء بالتدخل في سياساتهم الخاصة أو بالأحرى المواقف المبدأية تجاه الصراع العربي"الإسرائيلي"، ولأكثر تحرياً للدقة، صراع محور المقاومة مع"إسرائيل"، وهو يدرك أنّ الصين قوة عالمية، ولها سياساتها التي يفرضها عليها هذا الموقع، كما يفرضها الطموح الصيني، ولكن ما هو واضح أنّ نقاط الالتقاء في الأهداف بعيدة المدى هي أكثر من نقاط التباين، وبالتالي فإنّ العلاقات الصينية السورية ستزداد تعمقاً وتطوراً، وسيكون الاقتصاد أحد دعائم هذا التطور، وكما تفاءل الراحل وليد المعلم وزير الخارجية السوري بالاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع موسكو، والتي اعتبر أنّ مفاعيلها سيشعر بها الشعب السوري، فإنّ الأمر ذاته

ينطبق على الصين، مع حساب الفوارق الكبرى بين الاقتصادين الروسي والصيني، خصوصاً فيما يخص مشروع الحزام والطريق، فلا مفر من أن تكون سوريا عقدة مواصلاته.

الخاتمة

لم تكن الصين التي فاجأت العالم بالفيتو المزدوج الأول مع روسيا، تتعامل بشكلٍ تكتيكي، أو كما ذهب البعض في الغرب إلى أنّها مجرد مجاملات لروسيا، بل كان قراراً استراتيجياً تتعزز صحته وجدواه مع الوقت، لذلك فهي سلكت هذه الطريق على خلفية مشروع يمس مستقبل الصين ووجودها على الخارطة العالمية، وكلما ازداد التصادم الأمريكي الصيني، وازداد التضييق الأمريكي على الصين، فإنّ الصين ستعمل على إنجاز مشروعها "الحزام والطريق"، والذي تشكّل سوريا فيها عقدة الالتقاء، كما أنّ سوريا التي اتخذت قرارها منذ اللحظة الأولى بمواجهة العدوان، وغير أنّها ترى في مشروع الحزام والطريق مسلكاً ضرورياً لإعادة الإعمار، فإنّ هذا المشروع هو النسخة الصينية المنقحة أو الموسعة عن المشروع السوري البحار الخمسة. وعليه فإنّ الأعوام اللاحقة ستشهد تواجداً صينياً أكبر في المجال الاقتصادي، وسيتم إنجاز إعادة الإعمار وسيكون مشروع الحزام والطريق حاضراً في سوريا.